



موجز الظرفية - أبريل 2013 -

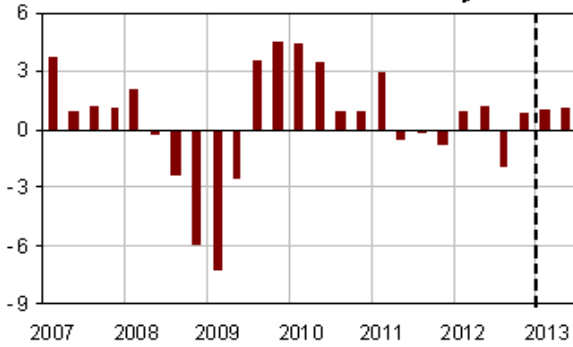
يتوقع أن يعرف الاقتصاد الوطني بعض التحسن في وثيرة نموه لتستقر في حدود 4,8٪، خلال الفصل الأول 2013، حسب التغير السنوي، عوض 2,7٪، السنة التي قبلها. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية بنسبة 16,4٪، فيما ستعرف القطاعات غير الفلاحية تباطؤ في وثيرة نموها، حيث ستحقق زيادة تقدر ب 3,3٪، عوض 4,4٪، السنة الماضية. أما خلال الفصل الثاني 2013، فسيستفيد الاقتصاد الوطني من التحسن المنتظر في الأنشطة الفلاحية وكذلك من التطور الإيجابي للقطاعات غير الفلاحية ليرتفع بنسبة 5,8٪، حسب التغير السنوي.

انتعاش طفيف للاقتصاد العالمي خلال النصف الأول لهذه السنة

عرف الاقتصاد العالمي بعض الانتعاش خلال الفصل الأول 2013، حيث حقق اقتصاد البلدان المتقدمة نموا يقدر ب 0,4٪، حسب التغير الفصلي، مقابل انخفاض قدره 0,2٪ في الفصل الرابع 2012. وقد شهد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية تسارعا في وثيرة نموه (+0,6٪ بعد 0٪)، مدعوما بالطلب الداخلي، في حين تحسن اقتصاد منطقة الأورو ب 0,1٪ بعدما انخفض ب 0,6٪، في الفصل الذي قبله، مستفيدا من تطور الصادرات. وفي اليابان، تحسن النشاط الاقتصادي بنسبة 0,6٪ مقابل 0٪، في الفصل الرابع 2012. أما اقتصاد البلدان الناشئة، فقد عرف تسارعا في وثيرة نموه في الفصل الأول 2013، ولا سيما في الصين، مستفيدا من تحسن الطلب الداخلي. وبالنسبة للفصل الثاني 2013، ينتظر أن يتباطأ نمو اقتصاد الدول المتقدمة ليستقر في حدود 0,2٪، وأن تعرف منطقة الأورو تطورا متواضعا لن يتعدى 0,1٪، موازاة مع ضعف الطلب الداخلي. كما سيشهد اقتصاد الولايات المتحدة بعض التباطؤ (+0,3٪)، بسبب الزيادة في الضرائب وتأثيرها على القدرة الشرائية للأسر. أما اقتصاد البلدان الناشئة فسيواصل ديناميكيته.

الطلب الخارجي الموجه الى المغرب*

التغير الفصلي ب %



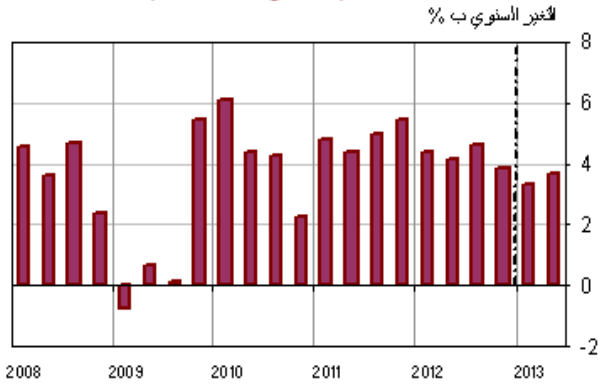
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط
*مؤشر الحجم سنة الإسلم 100 2005

ومن جهتها، ينتظر أن تعرف التجارة العالمية بعض الانتعاش، خلال الفصلين الأول والثاني 2013، لتحقق نموا يقدر ب 1,3٪، حسب التغير الفصلي. كما يتوقع أن يساهم ارتفاع واردات البلدان المتقدمة في تحسن الطلب الخارجي الموجه للمغرب، خلال نفس الفترة، بوثيرة تقدر ب 1٪، حسب التغير الفصلي.

من اجل الاطلاع على النسخة المفصلة لموجز الظرفية الاقتصادية، يمكن الرجوع إلى البوابة الالكترونية للمندوبية السامية للتخطيط (www.hcp.ma). يسمح باستعمال المعلومات التي تتضمنها هذه النشرة مع ضرورة الإشارة إلى المصدر.

تباطؤ وثيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية بداية هذه السنة

النمو الاقتصادي للقطاع غير الفلاحي



لمصدر: المشورة السامية للخطط، التوقعات والتقديرات ما بعد النقط

باعتبار مؤشرات الظرفية المتوفرة إلى حدود شهر مارس 2013، ينتظر أن تشهد القطاعات غير الفلاحية بعض التباطؤ في وتيرة نموها، في الفصل الأول، محققة ارتفاعا يناهز 3,3٪، عوض 4,4٪، السنة الفارطة إلا أن التحسن المنتظر في القيمة المضافة الفلاحية ب 16,4٪، سيمكن من تحقيق نمو قدره 4,8٪، في الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 2,7٪ السنة الفارطة. وسيساهم القطاع الثانوي ب 0,2- نقطة في هذا النمو مقابل 2,6+ نقطة للقطاع الثالثي. أما التوقعات بالنسبة للفصل الثاني، فينتظر أن يساهم تحسن الموسم الفلاحي موازاة مع التوجه الايجابي للأنشطة غير الفلاحية في ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 5,8٪.

تحسن مرتقب في الأنشطة الفلاحية خلال الموسم الحالي

ستعرف الأنشطة الفلاحية بعض الديناميكية خلال الموسم الحالي، بفضل ملائمة التساقطات المطرية لفصل الشتاء والربيع. وعلى العموم، تحسنت حالة معظم المحاصيل، كما ارتفعت المساحات المزروعة بالبقوليات والحبوب والمواد العلفية، مما يبشر بزيادة في الإنتاج قد يتجاوز معدل الخمس سنوات الأخيرة. من جهتها، ستستفيد أنشطة تربية المواشي من تحسن الأعلاف والتراجع النسبي لأسعارها. وينتظر أن تتحسن القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 16,4٪، خلال الفصل الأول 2013.

وبدورها واصلت أنشطة الصيد البحري تحسنها، خلال الفصل الأول 2013، لتحقق زيادة تقدر ب 30,9٪، في قيمتها المضافة، حسب التغير السنوي، بعد ارتفاعها بنسبة 24,3٪ في الفصل السابق. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع صيد الرخويات والسماك السطحي بنسب 32٪ و 1,5٪، على التوالي، خلال الفترة نفسها. في المقابل، تم تسجيل تراجع في صيد الصدفيات والسماك الأبيض.

تراجع أنشطة المعادن والطاقة

واصلت أنشطة التعدين تباطؤها، خلال الفصل الأول 2013، محققة انخفاضا يقدر ب 3,1٪، في قيمتها المضافة، بعدما تراجعت بنسبة 0,9٪ في الفصل السابق. وقد تأثر إنتاج الفوسفات الخام من تراجع الصادرات وانخفاض المبيعات للصناعات التحويلية المحلية. وتشير نتائج البحث الأخير للمندوبية السامية للتخطيط حول ظرفية القطاع، إلى انخفاض توقعات المهنيين الخاصة بالإنتاج بنسبة 7,5 نقطة مئوية مقارنة مع الفصل الأخير 2012. أما إنتاج المعادن الأخرى، كالزنك والنحاس، فسيعرف توجها ايجابيا رغم تواضع نموه. وخلال الفصل الثاني 2013، ستشهد القيمة المضافة للتعددين انتعاشا طفيفا، مدعومة بتحسين الطلب المحلي للصناعات الكيماوية، موازاة مع انتعاش الطلب الخارجي على الأسمدة خلال فصل الربيع 2013.

من جهته، عرف قطاع الطاقة تراجعا في وتيرة نموه، خلال الفصل الأول 2013، ليحقق انخفاضا يقدر ب 3,8٪، حسب التغير الفصلي. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تقلص أنشطة البناء وتباطؤ الصناعات التحويلية. وللذكر، عرف إنتاج الكهرباء انخفاضا ملحوظا منذ شهر سبتمبر 2012، نتيجة تناقص إنتاج محطات الطاقة الحرارية ب 5٪. كما واصلت أنشطة تكرير النفط تباطؤها منذ أواخر 2011، متأثرة من ارتفاع أسعار المواد الأولية وضعف الطلب الداخلي. وقد شهدت صناعات تكرير النفط، خلال الفصل الأول، بعض الاستقرار مقارنة مع الفصل الرابع 2012.

انتعاش طفيف لأنشطة الصناعة وتراجع في قطاع البناء

ينتظر أن يعرف قطاع الصناعات التحويلية انتعاشا طفيفا، خلال الفصل الأول 2013، ليحقق زيادة تقدر بنسبة 1,4٪، حسب التغير السنوي، عوض 0,5٪ في الفصل الرابع 2012، بفضل تحسن الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية والإلكترونية ب 4,2٪ و 2,6٪، على التوالي. في المقابل، ستشهد الصناعات الأخرى (منتجات و مواد البناء) انخفاضا يقدر ب 3,6٪، حسب التغير السنوي. وبالنسبة للفصل الثاني، يتوقع أن تشهد القيمة المضافة الصناعية ارتفاعا يقدر ب 1,9٪، حسب التغير الفصلي.

أما أنشطة قطاع البناء و الأشغال العمومية، فقد واصلت انخفاضها بشكل حاد، خلال الفصل الأول 2013، حيث انخفضت القيمة المضافة للقطاع بنسبة تقدر ب 6,5٪، حسب التغير السنوي، بعدما تراجعت ب 5,7٪ في الفصل السابق. كما تشير البيانات الأولية إلى تراجع في استعمال مواد البناء، وخاصة مبيعات الأسمنت التي تقلصت ب 20,8٪، خلال الفصل الأول 2013. كما استواصل القروض الموجهة للعقار انخفاضها، خلال الفصل الأول 2013، بعدما تراجعت ب 38٪ في الفصل السابق، موازاة مع انخفاض المبيعات العقارية بنسبة 2,6٪ خلال نفس الفترة. ويرجح أن يستمر هذا الوضع في الفصل الثاني 2013، حيث ينتظر أن تحقق القيمة المضافة للقطاع ترجعا بنسبة 4,2٪.

تباطؤ الطلب الداخلي في الفصل الأول 2013

واصل استهلاك الأسر تباطؤه في الفصل الأول 2013، متأثرا بارتفاع أسعار الاستهلاك بنسبة 2,4٪ وكذلك بانخفاض تحويلات المغاربة القاطنين في الخارج بنسبة 3,8٪. وقد تراجعت نفقات الأسر من السلع المصنعة قليلا، حيث انخفضت الواردات من السلع الاستهلاكية بنسبة 5,4٪. كما تأثر الطلب على المواد الغذائية من ارتفاع أسعارها ب 3,4٪، عوض 0,9٪ في العام السابق. وعموما، يتوقع أن يحقق استهلاك الأسر نموا يقدر ب 2,8٪ في الفصل الأول. فيما ينتظر أن يشهد تحسنا طفيفا في معدل نموه خلال الفصل الثاني، ليصل إلى حوالي 3,5٪، حسب التغير السنوي، وذلك بفضل التحسن المتوقع في المداخيل الفلاحية.

أما فيما يخص تكوين رأس المال، فقد تابع تراجعته خلال الفصل الأول 2013، حيث انخفض بنسبة تقدر ب 0,2٪، عوض 6,1٪، السنة الفارطة. وقد واصل الاستثمار في مجال البناء تراجعته في أعقاب تقلص أورش البناء خلال السنة الفارطة، حيث انخفضت مبيعات الأسمنت بنسبة 20,8٪، أواخر شهر مارس، في حين ارتفعت القروض المستحقة على المنعشين العقاريين بنسبة 2,3٪ فقط في نهاية فبراير 2013. وبالمقابل، عرف الاستثمار في الصناعة انتعاشا طفيفا، حيث ارتفعت الواردات من مواد التجهيز بنسبة 7٪، نهاية شهر مارس، فيما تباطأ نمو القروض على معدات التجهيز ليستقر في حدود 0,8٪ فقط، في نهاية شهر فبراير 2013. أما خلال الفصل الثاني 2013، فيتوقع أن يحقق تكوين رأس المال نموا يقدر ب 0,8٪، على أساس التغير السنوي، بفضل انتعاش الاستثمار في المنتجات الصناعية، في حين سيواصل الاستثمار في قطاع البناء تباطؤه.

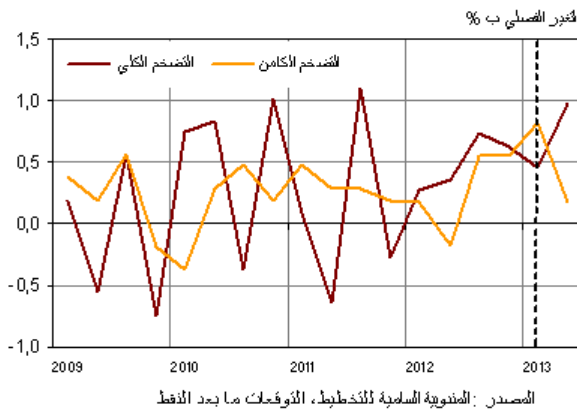
تراجع المبادلات التجارية مع انخفاض في عجز الميزان التجاري

بالرغم من الانتعاش المنتظر في التجارة العالمية، عرفت الصادرات الوطنية من السلع، في الفصل الأول 2013، انخفاضا قدر ب 3,8٪، حسب التغير الفصلي ودون الآثار الموسمية، متأثرة من ضعف الطلب في منطقة الأورو. ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى تراجع مبيعات الفوسفات ومشتقاته، وكذلك السلع الاستهلاكية كالملابس والجوارب، ومواد التجهيز كالأسلاك والكابلات الإلكترونية.

أما الواردات الوطنية من السلع والمصححة من الآثار الموسمية، فقد شهدت، خلال الفصل الأول 2013، انخفاضا قدر ب 14,4٪، حسب التغير الفصلي، بعدما ارتفعت بنسبة 10,5٪، في الفصل الرابع 2012. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض واردات المواد الطاقية بنسبة 18,5٪، وخاصة النفط الخام، وكذلك الواردات غير الطاقية التي تقلصت ب 12,7٪. ويرجع الانخفاض الأخير إلى تناقص واردات المواد الغذائية، خاصة الفمح والسكر، وكذلك المواد الخام كالكبريت.

وقد ساهم الانخفاض الحاد للواردات مقارنة مع الصادرات، في الفصل الأول 2013، في تحسن نسبة تغطية الصادرات للواردات تقدر ب 5,7 نقطة مئوية لتصل إلى 51,8٪، وكذلك انخفاض عجز الميزان التجاري بنسبة 23,5٪، حسب التغير الفصلي.

معدلات التضخم الكلي و الكامن



ارتفاع أسعار الاستهلاك

واصلت أسعار الاستهلاك اتجاهها التصاعدي، خلال الفصل الأول 2013، لكن بوتيرة أقل مما كانت عليه في الفصل السابق، لترتفع بنسبة 0,4٪، حسب التغير الفصلي ودون الآثار الموسمية، بعد زيادة قدرها 0,6٪. ويعزى هذا التباطؤ بالأساس إلى تراجع أسعار المواد الغذائية (+0,4٪)، عوض 1,1٪، بفضل انخفاض أسعار المواد الغذائية الطرية، وخاصة الخضر. أما أسعار المواد غير الغذائية، فقد ارتفعت ب 0,5٪، حسب التغير الفصلي ودون الآثار الموسمية. ويتوقع أن تواصل ارتفاعها بوتيرة أقل (+0,4٪) خلال الفصل الثاني 2013، مقابل تسارع في وثيرة أسعار المواد

الغذائية (+1,7%)، ليصل معدل التضخم الفصلي إلى 1.0%.

وفي نفس السياق، تابع معدل التضخم الكامن تصاعده خلال الفصل الأول 2013، محققا زيادة قدرها 0,9%، حسب التغير الفصلي، بعد زيادة 0,6%، في الفصل الذي قبله. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية غير الطرية، وبصفة أقل، أسعار المواد المصنعة والخدمات.

استمرار الضغوطات على المالية العامة

بعدما عرف العجز المالي نسبة تفوق 7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012، تواصلت الضغوطات على المالية العامة بداية هذه السنة، في ظرفية اتسمت بمناخ دولي غير ملائم وتباطؤ في القطاعات غير الفلاحية. وخلال الفصل الأول 2013، انخفضت إيرادات الخزينة بنسبة 3,6%، على أساس التغير السنوي، في حين تزايدت، بشكل ملحوظ، نفقات الخزينة لتناهز 19,1%. ويرجع ذلك، خاصة، إلى ارتفاع نفقات المقاصة بنسبة 50,3% والاستثمار ب 43,5%. وهكذا تدهور العجز المالي ليصل إلى 22,9 مليار درهم في متم شهر مارس 2013. وموازية مع هذه الوضعية، ارتفع الدين المحلي بنسبة 6,1% خلال نفس الفترة.

انخفاض الكتلة النقدية

عرف سوق المال بعض التراجع في السيولة، بداية هذه السنة، وذلك بعد تحسن طفيف خلال الفصل الرابع 2012، بفضل القرض الدولي الذي حصلت عليه الخزينة العامة من الأسواق الدولية. ومع ذلك، واصل بنك المغرب تدخلاته لتلبية حاجيات البنوك، ولو بشكل مؤقت. وقد تطورت أسعار الفائدة بشكل مختلف في الفصل الأول 2013، حيث تراجع أسعار الفائدة بين البنوك قليلا، في حين استمرت أسعار الفائدة الخاصة بسندات الخزينة في الارتفاع، بسبب زيادة الاحتياجات التمويلية في سوق المال، ولم يكن لاقتراض الخزينة من الأسواق الدولية سوى أثر محدود على أسعار الفائدة.

وبالمقابل، عرفت الكتلة النقدية انخفاضا يقدر ب 1,9% في الفصل الأول 2013، فيما يتوقع أن ترتفع ب 0,6% في الفصل الثاني، حسب التغيرات الفصلية. وفي الفصل الرابع 2012، حققت الكتلة النقدية ارتفاعا ب 2,6%، مستفيدة من زيادة 1,6% في الموجودات الخارجية و 0,9% في الديون على الاقتصاد. أما القروض البنكية فشهدت نموا متواضعا بسبب تباطؤ القروض الموجهة للاستهلاك والعقار.

استمرار تراجع سوق الأسهم بداية هذه السنة

واصل سوق الأسهم تراجعها بداية هذه السنة، حيث انخفضت معظم أسهم الشركات المدرجة في البورصة، متأثرة من تداعيات الظرفية العالمية غير الملائمة وحالة الانتظار وعدم الثقة السائدة بين المستثمرين. كما تأثرت السوق من تقلص الأرباح السنوية لبعض الشركات المدرجة. وعلى العموم، بلغ انخفاض كل من مؤشري MASI و MADEX، خلال الفصل الأول 2013، 3,4% و 3,3%، على التوالي حسب التغير الفصلي. وقد رافق هذا الانخفاض ارتفاع في حجم المعاملات بنسبة 36,2%، خلال الفترة نفسها.